لتحويل الانتباه عن مضمون هذه القضية. فاستضافة تاتشر في منتجع كامب ديفيد - حسب التوقيت الذي وضع لها - هدفها شدّ أزر الرئيس الاميركي تجاه المحنة التي حلّت به، وبادارته، نتيجة تفاعلات فضيحة صفقة الاسلحة الاميركية - الايرانية التي كانت اسرائيل طرفاً - سمساراً فيها. وحتى الآن، يبدو مؤشر هذه الفضيحة في ارتفاع مستمر، بسبب تعدد الجهات الاميركية المتورطة فيها، من جهة، وتعدد الاتهامات الموجهة اليها وبالتالي تعدد جوانب التحقيق بشأنها، من جهة أخرى. فلقد خلقت هذه الفضيحة، أولاً، مضاعفات داخلية جمّة هزّت اركان الادارة الاميركية وقلّصت شعبية الرئيس ريغان؛ وتركت، ثانياً، آثاراً سلبية أضرّت بمصداقية الولايات المتحدة دولياً، وتحديداً لدى حلفائها في حلف شمال الاطلسي (ناتو)، ولدى العرب - «الاصدقاء» لها. ولوحظ ان الانشغال التام بهذه الفضيحة أدى الى صرف اهتمام الادارة الاميركية، كلياً، عمّا عداها من قضايا، ومن بينها تحركها التقليدي بخصوص الشرق الاوسط.

وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل الخارجية على السياسة الاميركية هذه، والالتفاف على مضاعفاتها، قامت واشنطن بخطوتين:

الاولى، تمثلت في ايفاد وزير خارجيتها، جورج شولتس، الى بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية، ومن ثم الى بروكسل لحضور اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الاطلسي، وذلك لاجراء محادثات وصفتها مصادر في لندن بأنها تندرج في اطار «بذل الولايات المتحدة جهوداً منسقة لاستعادة الثقة بسياستها الخارجية» بعد الفضيحة. وقد اكد شولتس، بلسانه، صحة هذه المعلومات، عندما قال ان عليه تقع «مهمة القيام بأعمال البناء» (**الوطن** ، ١٩٨٦/١٢/١١).

والثانية تزامنت مع الاولى وتتعلق بالجانب العربي، وتستند الى وجهة نظر تقول انه اذا كانت صفقة الاسلحة التي اطلقت عليها تسمية فضيحة «ايران غيت» صرفت اهتمام الادارة الاميركية عمّا عداها، فانه ينبغي، لصرف انظار العرب المتأثرين بنتائجها، القيام بتحرك ما يكون غرضه تحقيق أمرين: أولاً «لفلفة» الاستياء العربي الناجم عن الفضيحة؛ ولانجاز ذلك ينبغي، ثانياً، ابداء اهتمام ما بأزمة الشرق الأوسط. لذلك، فقد تمثلت الخطوة بايفاد مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الى لندن «لاجراء مشاورات مع عدد من كبار سفراء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط... يعملون في دول تحتل مواقع استراتيجية هامة» - حسبما صرحت به المتحدثة باسم الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي. وقالت اوكلي ان مورفي تحادث في العاصمة البريطانية، ايضاً، مع مسؤولين بريطانيين، وان مشاوراته مع السفراء الستة خصصت «لاستعراض التطورات الاقليمية». ومع انها امتنعت عن الافصاح عن الدول التي يقيم فيها هؤلاء، الا ان المعلومات التي سربتها مصادر مطلعة ذكرت ان السفراء يعملون في القاهرة والرياض ودمشق وعمان وتل - ابيب (**القبس** ، ١٩٨٦/١٢/١١).

وبعد شهر من عودة السفراء الى مواقعهم، وعلى ضوء التمهيد الذي قاموا به لدى الدول المعتمدين لديها والتقارير التي تسلمتها الخارجية الاميركية منهم، قام مورفي بجولة على عدد من دول المنطقة شملت الاردن واسرائيل ومصر والسعودية. وعلى الرغم من ان مورفي صرّح بأن غرض جولته هو «مناقشة عملية السلام في المنطقة» واستئناف جهودها، الا انه توقع، منذ بدايتها، ان تحتل فضيحة صفقة الاسلحة «موقعاً بارزاً في المحادثات» التي سيجريها (**الاهرام** ، ١٩٨٧/١/٨). وفي هذه الناحية، وصفت مهمته بأنها «صعبة... وكبيرة»، لأنها تهدف الى «اصلاح الخسائر التي منيت بها السياسة الاميركية في الشرق الاوسط» ثم محاولة استعادة المصداقية الاميركية التي فقدت «بريقها» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/١/٧).

أما في ما يتعلق باستئناف جهود السلام التي أتى على ذكرها مورفي، فقيل ان الدول المضيفة لم تعلق آمالاً جدية عليها، لأن «الضيف» لم يحمل في جعبته عناصر جديدة يمكن ان تدفع مشروع التسوية الاميركية الى امام؛ ولذلك بقي المشروع يراوح مكانه بدون أي تبدل في مؤشرات الفشل الذي حل به. فواشنطن ما زالت تصر على المفاوضات المباشرة وترفض فكرة المؤتمر الدولي وحتى فكرة تشكيل اللجنة التحضيرية التي اقترحت للتمهيد له.

وعلى ذلك، يجمع عدد كبير من المراقبين السياسيين في واشنطن بأن اي جهد سوف تقوم به الادارة الاميركية في هذا المجال لن يكون الا